



وزارة التعليم العالي والبحث العمي
جامعة الموصل
كلية الحقوق

**الحماية الجنائية للطفل
دراسة مقارنة في التشريع العراقي والاتفاقيات الدولية**

**منى محمد بلو حسين الحمداني
أطروحة دكتوراه
القانون العام/ القانون الجنائي**

**بإشراف
الدكتور محمد عباس حمودي الزبيدي
أستاذ القانون الجنائي**

المستخلص

يتسم موضوع الحماية الجنائية للطفل بأهمية خاصة، كونه يمثل لبنة المجتمع التي تسهم في رسم مستقبل الأمة، وبما أن الطفل في المجتمع الإنساني قد حضي بحماية لم تكن لها أهمية تذكر في العهود القديمة، إلا أن حاجة الإنسان هي التي دفعته إلى إنشاء حقوق خاصة للطفل وتطورت هذه الحقوق لتصل إلى ذروتها في العصر الإسلامي الذي جسد أسمى صور العطاء لهذه الفئة الضعيفة في المجتمع.

إن حق الطفل في الحماية هو حق مكفول بموجب مختلف القواعد القانونية الدولية والوطنية خاصة فيما يتعلق بحماية الطفل بصفته مجني عليه من مختلف الاعتداءات التي قد تطال إحدى حقوقه، وإن هذه الحماية الجنائية لا تقتصر على حماية مصلحة الطفل فقط وإنما يتعدى أثرها إلى حماية المجتمع بأسره، من خلال مراعاة مصلحة الطفل في حمايته بتجريم وتشديد العقاب عن كل اعتداء على حقوقه، ومصلحة المجتمع وذلك بنشوء جيل سوي، ومصلحة القانون في كونه يهدف إلى تحقيق العدالة وحماية الفئة الضعيفة غير القادرة على حماية نفسها.

إن الطفل يتمتع بالحماية ضد أي انتهاك لحقوق الإنسان بصفة عامة، ويحتاج حماية خاصة تتميز عن الحماية المقررة لغيره من البالغين، وهذه الحماية الخاصة تجد أساسها في الضعف البدني وعدم النضج الفكري والنفسي، حيث لا يستطيع الطفل الدفاع عن نفسه، مما يسهل ارتكاب الجريمة ضده، وإن عدم اكتمال نضجه وقلة خبرته وإدراكه يؤدي إلى عدم كشفه لأساليب الحيلة والخداع، أو تأثره بالتهديد بالشر، وعدم قدرته على إعطاء رضاء سليماً لبعض التصرفات الصادرة منه.

وعليه فقد تضمنت الدراسة ثلاثة فصول، خصصنا الفصل الأول في الإطار المفاهيمي للحماية الجنائية للطفل وتطورها التاريخي وذلك في ثلاثة مباحث، المبحث الأول: تناولنا فيه تعريف الطفل، أما المبحث الثاني: فقد تناولنا فيه علاقة خصوصية الحماية الجنائية للطفل بالسياسة الجنائية، أما المبحث الثالث: فقد تضمن التطور التاريخي للحماية الجنائية للطفل، وتطرقنا في الفصل الثاني إلى الحماية الموضوعية للطفل، في بيان كل جريمة وأركانها وتمثل في أربعة تضمن المبحث الأول تضمن الحماية الجزائية لحق الطفل في الحياة وفي سلامة جسده. أما المبحث الثاني: فتضمن الحماية الجزائية لعرض الطفل وأخلاقه. ثم المبحث الثالث الذي تضمن: الحماية الجزائية لأمن الطفل.

أما المبحث الرابع: الحماية الجزائية للطفل من الانحراف. ، بينما الفصل الثالث يقتصر على توضيح الحماية الإجرائية للطفل في الجزيئات التي فيها خصوصية للطفل المجنى عليه وذلك في ثلاث مباحث ،المبحث الأول: الحماية الاجرائية للطفل عند تحريك الدعوى الجزائية والمبحث الثاني: الحماية الاجرائية للطفل في مرحلة التحقيق الابتدائي ،أما المبحث الثالث : الحماية الاجرائية للطفل أثناء المحاكمة وما بعدها .. وفي نهاية الدراسة توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات من أهمها :

١- تبين لنا من خلال دراسة الحماية الجنائية للطفل أن أغلب القوانين العقابية تستخدم مسميات عديدة تشير إلى صغر سن الطفل للتدليل على الأطفال منها (الطفل، الحدث، الصبي، الفتى، الصغير، القاصر) جميعها مسميات نطلقها على صغار السن، والتي تبدأ منذ الولادة إلى إتمام الثامنة عشر، فضلاً عن ذلك فإن هذه المصطلحات المختلفة تتعدد بحسب طبيعة القانون والأسباب الموجبة لتشريعته وتبعاً لاختلاف السياسة الجنائية المعتمدة بصدده في كل دولة. هذا وإن المشرع العراقي لم يورد تعريفاً واضحاً ومحددًا للطفل في مختلف التشريعات التي نظمت حقوقه .

٢- إن لصفة الطفولة ذاتية تميزها فهي إما أن تكون ركاناً مفترضاً في الجريمة وفي هذه الحالة تكون جريمة ذات وصف خاص، أو تعدل من وصفها القانوني، أو تكون ظرفاً مشدداً للعقوبة وتشديد العقاب تبعاً لدرجة جسامة الجريمة، وإن عدم وجودها يؤدي إلى عودة الجريمة إلى صورتها البسيطة ،كما ترتبط صفة الطفولة كشرط مفترض بالركن المعنوي من حيث العلم بها.

٣- إن المشرع في التشريعات الوضعية قد أفرد حماية جنائية للطفل في مجال جرائم الاعتداء الجنسي، وذلك بسبب الخصوصية التي يمتاز بها المجنى عليه كونه طفلاً فالجاني يستغل صغر سن الطفل المجنى عليه وعدم نضجه وقلة خبرته بالحياة، وعجزه عن فهم كامل ماهية الفعل الجنسي وعن تقدير صحيح لمخاطرة، وهو ما يجعل هذا الرضاء الصادر من الطفل المجنى عليه غير ذي قيمة قانونية كاملة .

٤- نلاحظ أن إعادة تأهيل الطفل المجنى عليه داخل المجتمع أمر ضروري يؤخذ بنظر الاعتبار وفقاً للعدالة الجنائية الحديثة، وذلك برفع الضرر الذي أصابه عن طريق العلاج الطبي والاجتماعي وتأهيله من أجل إزالة حجم الخوف والرعب الذي أصابه من الجريمة التي وقعت عليه وإعادته إلى المجتمع للاتصال مع أقرانه.

أما فيما يتعلق بالتوصيات فسننظر الى جزء منها :

١- نقترح على المشرع العراقي بتعديل نص المادة (٤٢٢) من قانون العقوبات وذلك باستبدال مصطلح الحدث بـ(الطفل)، لكون هذا الأخير أوسع ويشمل الطفل منذ الولادة إلى قبل إتمام الثامنة عشر من عمره ويكون النص كالاتي «من خطف... طفلاً لم يتم الثامنة عشرة من العمر...».

٢- نقترح على المشرع العراقي تعديل نص المادة (٣٨٧) ويكون النص كالاتي «من حرص طفلاً على تعاطي المسكر أو قدم له شرباً مسكراً لغير غرض مداواة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة، وتكون العقوبة مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة إذا كان الجاني ولياً أو وصياً أو مكلفاً برعايته أو ملاحظته» فضلاً عن استبدال مصطلح الحدث بـ(الطفل) في المادة (٣٨٨) من قانون العقوبات.

٣- ضرورة انشاء مؤسسات خاصة لتأهيل هذه الفئة من الاطفال في اعطاء الاولوية للطفولة ضمن ميزانيات الدولة لتمكين المؤسسات التي تعني بحقوق الطفل للوصول وتحقيق اهدافها .

٤- نقترح على المشرع العراقي على جعل التعويض عن الضرر الذي أصاب الطفل المجنى عليه ملزماً للجاني في جميع الجرائم دون استثناء.

Abstract

The issue of criminal protection of child is of particular importance, because the latter represents the building block of society in shaping the future of the nation, and since child in the human society has received protection that was of little importance in ancient times, However, it is the human need that prompted him to establish special rights for the child and developed These rights reached their climax in the Islamic era, which embodied the highest forms of giving to this vulnerable group in society.

The right of protection to child is the one that guaranteed under various international and national legal rules, especially with regard to protecting the child as a victim from various violations that may affect one of his rights .This criminal protection is net limited to the protection of child interests, rather it includes the protection of society through observing child interests as regards his right and society interest to maintain typical generation as well as law interests for its main goal is to a chiene justice and protect such vulnerable group who is unable to protect itself .

And that the child is a human being, so he sometimes enjoys protection against any violation of human rights in general, and at other times he needs special protection that differs from the protection prescribed for other adults, and this special protection finds its basis in physical weakness where he cannot defend himself, which facilitates the commission of a crime against him. Moreover , his lack of maturity and lack of experience and understanding leads to his failure to reveal the methods of deceit, or to be affected by the threat of doing evil things to him, and his inability to satisfy some of his actions.

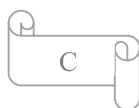
Accordingly, the study included three chapters. We one is the first to the conceptual framework of the child and his criminal protection in three sections. The first section dealt with the definition of the child. The second section dealt with the relationship of the specificity of the child's criminal protection to criminal policy. The third section included the historical development of the idea of criminal protection of the child, and through which the study came across, the substantive protection of the child, by explaining each crime and its elements, in four investigations. The second topic: penal protection for the child's presentation and morals. And the third topic: criminal protection for the security of the child. As for the fourth topic: the penal protection of the child from deviation. While the third chapter is limited to clarifying the procedural protection of the child in the particles having privacy for the victim child, in three investigations, the first topic: the procedural protection of the child when filing a criminal case, and the second topic: the procedural protection of the child in the preliminary investigation stage, and the third topic: the procedural protection for the child during the trial and beyond.. At the end of the study, the study has arrived at a number of conclusions and recommendations .

1-A travers l'étude de la protection pénale de l'enfant, il nous est apparu clairement que la plupart des lois punitives utilisent de nombreux noms qui font référence au jeune âge de l'enfant pour désigner les enfants, notamment (enfant, mineur, garçon, garçon , jeune, mineur) qui sont tous des noms que l'on donne aux jeunes, qui partent de la naissance Jusqu'à l'achèvement du XVIIIe, outre cela, ces différents termes varient selon la nature de la loi et les motifs de sa législation , et selon la politique pénale différente adoptée à cet égard dans chaque pays. De plus, le législateur irakien n'a pas fourni de définition claire et précise de l'enfant dans les .différentes législations qui régissaient ses droits.

2-La caractéristique de l'enfance est subjective et la distingue, car soit elle est un élément supposé du crime, et dans ce cas c'est un crime avec une qualification spéciale, soit elle modifie sa qualification juridique, soit elle est une circonstance aggravante pour la peine et la sévérité de la peine selon le degré de gravité du crime, et que son absence entraîne le retour du crime à son image simple, et la caractéristique de l'enfance est liée comme condition présomptive au pilier moral dans termes de sa connaissance.

3-Le législateur dans la législation d'origine humaine a choisi la protection pénale de l'enfant dans le domaine des crimes d'agression sexuelle, en raison de la vie privée qui caractérise la victime en tant qu'enfant. C'est vrai pour le risque, c'est ce qui fait que ce consentement est délivré par l'enfant victime n'a pas pleine valeur juridique .

4-Nous notons que la réinsertion de l'enfant victime au sein de la communauté est une chose nécessaire qui est prise en compte conformément à la justice pénale moderne, en supprimant le mal qui lui est arrivé par le traitement médical et social et en le réhabilitant afin de supprimer le volume de peur et de terreur qui lui est arrivé à cause du crime qui lui est arrivé et le ramener dans la communauté pour communiquer avec ses pairs.



Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Al Mosul
Collage of Rights



Child Criminal Protection
A Comparative Study of Iraqi legislation and
International Agreements

Mona Muhammad Blue Hussein Al-Hamdani
A Ph.D. Dissertation in Public Law

Supervised by
Dr. Muhammad Abbas Hammoudi Al-Zubaidi
Professor of Criminal Law

1444 A.H

2023 A.M